● أخبار قصيرة

رئيس الوزراء الياباني يعلن استقالته بعد الانتكاسة الانتخابية

أعلن رئيس الوزراء الياباني، شيغيرو إيشيبا، التنحي من منصبه وسط ارتفاع أصوات داخل حزبه تدعو إلى تغيير القيادة بعد الانتكاسة الانتخابية التي تركت ائتلافه بدون أغلبية في مجلسَي البرلمان، وبعد أن لحقت بالحزب هزيمتان كبيرتان في انتخابات مجلسَي البرلمان.
وقال إيشيبا «قررت الاستقالة من منصبي كرئيس للحزب الليبرالي الديموقراطي» الذي حكم اليابان بصورة شبه متواصلة على مدى عقود.
ويأتي هذا القرار بعد أقل من عام على تولي إيشيبا البالغ ٦٨ عاماً قيادة الحزب الليبرالي الديموقراطي المهيمن تقليدياً على الحياة السياسية اليابانية، ليصبح رئيساً للحكومة.
وذكرت قناة «إن إتش كاي» الرسمية أن إيشيبا اتخذ قراره لتفادي انقسام داخل صفوف الحزب، فيما ذكرت صحيفة «أساهي شيمبون» أنه لم يتمكن من الصمود بوجه الدعوات المتزايدة لاستقالته.
وأوردت وسائل الإعلام أن إيشيبا التقى وزير الزراعة شينجيرو كويزومي ورئيس الوزراء السابق يوشيهيدي سوغا الذي يُعتبر من أبرز شخصيات الحزب، وكلاهما حضه على الاستقالة.
وقبل بضعة أيام، عرض أربعة من كبار مسؤولي الحزب بينهم أمينه العام هيروشي موریاما الاستقالة من مناصبهم.
وبالرغم من استطلاعات للرأي تميل إلى الارتفاع مؤخراً، يواجه إيشيبا منذ فترة انتقادات داخل صفوف الحزب ودعوات إلى الاستقالة لتحميله مسؤولية الانتكاسة الانتخابية ولا سيما في مجلس المستشارين الذي يُعدّ بمثابة مجلس الشيوخ في اليابان.

اعتقال عمال كوريين جنوبيين في امريكا شكّل مفاجأة للمسؤولين في سيئول

أعلنت كوريا الجنوبية أن المفاوضات مع الولايات المتحدة لضمان إطلاق سراح عمال كوريين جنوبيين اعتقلوا في عملية دهم نفذتها إدارة الهجرة، «استُكملت» ومن الممكن الإفراج عنهم وإعادتهم إلى بلادهم.
يأتي ذلك بعد توقيف أكثر من ٣٠٠ عامل كوري جنوبي في مصنع لـ«هيونداي-إل جي»، قيد الإنشاء، في جورجيا الخميس الماضي. وكانت العملية التي تمّت في بلدة إيلابيل أكبر عملية دهم لموقع واحد، منذ أطلق ترامب حملته ضد الهجرة على مستوى البلاد، وشكّلت مفاجأة للمسؤولين في سيئول.
وقال كبير موظفي الرئيس لي جاي ميونغ، كانغ هون-سيك، اليوم، إنه «نتيجة الاستجابة السريعة والموحدة.. اختُتمت المفاوضات الرامية للإفراج عن العمال المعتقلين».
وأضاف سيك: «لم تبق سوى الإجراءات الإدارية، وفور استكمالها، ستغادر طائرة مستأجرة لإعادة مواطنينا».
وقالت «إل جي إنرجي سوليوشن» إن ٤٧ من موظفيها أُوقفوا هم ٤٦ كوريا جنوبياً، إضافة إلى إندونيسي.
وأعربت الشركة، في بيان، عن اعتقادها أن حوالى ٢٥٠ من الموقوفين وظفتهم جهات متعاقدة معها ومعظمهم كوريون جنوبيون.

الكاريبي على صفيح ساخن

فنزويلا وكوبا في مواجهة الهيمنة الأميركية

الوفاق/ في زمن تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية، وتتشابك فيه المصالح الدولية، لم يعد البحر الكاريبي مجرد ممر تجاري أو وجهة سياحية، بل بات ساحة مواجهة مفتوحة بين إرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وبين قوة عظمى تسعى إلى فرض سيطرتها تحت ذرائع متعددة. ما يحدث اليوم بين الولايات المتحدة وفنزويلا، وامتداده إلى كوبا وبورتوريكو ليس مجرد خلاف دبلوماسي أو مناوشة عابرة، بل هو فصل جديد من صراع طويل بين الاستقلال الوطني والهيمنة الخارجية.
في قلب هذا المشهد، يبرز ترامب كمحرك رئيسي للتصعيد، عبر تعزيز الوجود العسكري الأميركي في البحر الكاريبي، ونشر طائرات مقاتلة من طراز F-35 في بورتوريكو، وتحريك مدمرات وغواصات نووية في المياه الإقليمية. هذه التحركات، التي تروّج لها واشنطن تحت شعار «مكافحة الجريمة»، تثير قلقًا إقليميًا واسعًا، وتُقابل بردود فعل غاضبة من دول المنطقة وخاصة فنزويلا وكوبا اللتين تريان فيها محاولة جديدة لإخضاع إرادة الشعوب.

طائرات وصواريخ في وجه السيادة

بحلول الأسبوع الأول من سبتمبر / أيلول ٢٠٢٥، وصلت عشر طائرات مقاتلة أميركية إلى بورتوريكو، في خطوة اعتبرها مراقبون تصعيدًا غير مسبوق في الوجود العسكري الأميركي جنوب البحر الكاريبي. هذه التعزيزات جاءت بعد أيام من تنفيذ ضربة بحرية أميركية استهدفت سفينة فنزويلية في المياه الدولية، ما أسفر عن مقتل ١١ شخصًا. ورغم أن واشنطن برّرت العملية بأنها «استهداف لعناصر إجرامية»، فإن حجم القوة المستخدمة، وموقع العملية، يثيران تساؤلات عميقة حول الأهداف الحقيقية.
فنزويلا، التي لم تتأخر في الرد، اعتبرت هذه التحركات «استفزازًا مباشرًا»، وأطلقت حملة تعبئة وطنية ضخمة شملت أكثر من ٨ ملايين مواطن ضمن «الميليشيا البوليفارية الوطنية»، وهي قوات احتياط مدنية أنشأها الرئيس الراحل هوغو شافيز. هذه التعبئة لم تكن مجرد رد فعل، بل إعلان واضح بأن الشعب الفنزويلي لن يقبل أن يُدار من الخارج، وأنه مستعد للدفاع عن سيادته بكل الوسائل.

كوبا.. صوت الحكمة والمقاومة

كوبا، التي خبرت لعقود طويلة سياسات الحصار والضغط الأميركي، لم تتأخر في إعلان موقفها. فقد وصفت الحكومة الكوبية التعزيزات الأميركية بأنها «استعراض عدواني للقوة ضد سيادة شعوب القارة»، مؤكدة أن ربط واشنطن الحكومة الفنزويلية بمنظمات إجرامية هو «ذريعة سخيفة لا أساس لها».
هذا الموقف الكوبي لا ينبع فقط من تضامن سياسي، بل من تجربة تاريخية عميقة في مقاومة التدخلات الخارجية. كوبا تعرف جيدًا أن ما يحدث في الكاريبي اليوم هو محاولة لإعادة إنتاج نماذج الهيمنة القديمة، تحت شعارات جديدة. وهي، كما كانت دائمًا، تقف إلى جانب الشعوب التي تقاوم، وتدافع عن حقها في تقرير مصيرها.

الشعوب اللاتينية.. ذاكرة المقاومة لا تموت

ما يحدث في الكاريبي يمسّ كل شعوب أميركا اللاتينية التي عانت لعقود من التدخلات الأميركية. من تشيلي إلى نيكاراغوا، ومن غواتيمالا إلى بوليفيا، هناك ذاكرة جماعية حافلة بالانقلابات المدعومة من واشنطن، وبالأنظمة الديكتاتورية التي جرى تثبيتها لحماية المصالح الأميركية.
هذه الشعوب، التي بدأت تستعيد زمام المبادرة عبر حكومات تقدمية وانتخابات ديمقراطية، ترى في ما يحدث اليوم تهديدًا مباشرًا لمكتسباتها، ومحاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. ولذلك، فإن التضامن مع البلدان المستهدفة بالعدوان الأمريكي ليس مجرد موقف سياسي، بل هو تعبير عن إرادة جماعية في الدفاع عن الاستقلال والكرامة.

واشنطن في مأزق.. القوة لا تصنع الشرعية

رغم كل ما تملكه الولايات المتحدة من أدوات ضغط، فإنها تواجه اليوم مأزقًا حقيقيًا. فسياساتها لم تُثمر سوى مزيد من العزلة، ومزيد من التوترات. حتى داخل أميركا نفسها، بدأت الأصوات المعارضة لهذه السياسات تتصاعد، من أكاديميين إلى مشرّعين، ومن منظمات حقوقية إلى ناشطين.
الرهان على القوة العسكرية لإسقاط الأنظمة السياسية لم يعد مجديًا، خصوصًا في ظل عالم متعدد الأقطاب، حيث بدأت دول مثل الصين وروسيا والهند تلعب أدوارًا متزايدة في دعم السيادة الوطنية للدول المستهدفة. كما أن الشعوب باتت أكثر وعيًا، وأكثر قدرة على التمييز بين التدخلات «الإنسانية» وبين محاولات الهيمنة المقنّعة.

التاريخ يعيد نفسه.. من بنما إلى كاراكاس

الذاكرة اللاتينية لا تنسى. ففي عام ١٩٨٩، غزت الولايات المتحدة بنما بزعم جلب رئيسها مانويل نوريغا إلى العدالة، مستخدمة أكثر من ٢٠ ألف جندي. واليوم، يتكرر المشهد، لكن هذه المرة في فنزويلا، وبأدوات أكثر تطورًا، وبذرائع أكثر تعقيدًا. لكن الفرق أن فنزويلا اليوم ليست وحدها. فإلى جانب كوبا، هناك شعوب وقوى سياسية ترفض هذا النهج، وتدرك أن السيادة لا تُمنح، بل تُنتزع. كما أن فنزويلا، رغم التحديات، تمتلك منظومة دفاعية وشعبًا تعبويًا قادرًا على الصمود، وعلى تحويل أي عدوان إلى فرصة لتعزيز الوحدة الوطنية.

ما يحدث اليوم بين امريكا وفنزويلا، وامتداده إلى كوبا وبورتوريكو ليس مجرد خلاف دبلوماسي أو مناوشة عابرة، بل هو فصل جديد من صراع طويل بين الاستقلال الوطني والهيمنة الخارجية

مبادرات تفضح السياسات الامريكية

في ظل هذا التصعيد، برزت مبادرات شعبية ودبلوماسية من داخل فنزويلا وخارجها، تهدف إلى فضح السياسات الأميركية، وتعبئة الرأي العام العالمي ضدها. فنزويلا لم تكتف بالرد العسكري، بل أطلقت حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة، شارك فيها مثقفون ونشطاء من مختلف أنحاء أميركا اللاتينية. هذه المقاومة الشعبية، التي تتجاوز الجيوش والسلاح، تعكس وعيًا متقدمًا بأن المعركة الحقيقية هي معركة سرديات، ومعركة كرامة، ومعركة حق في تقرير المصير.

السيادة لا تُستورد والشعوب لا تهزم

من خلال هذا التصعيد، يمكن استخلاص درس جوهري: السيادة لا تُمنح من الخارج، ولا تُستورد عبر الاتفاقيات، بل تُبنى من الداخل، عبر إرادة شعبية حرة، ومؤسسات وطنية قوية، ومشروع سياسي واضح. فنزويلا وكوبا، رغم كل التحديات، تقدمان نموذجًا في هذا السياق، نموذجًا قد لا يكون مثاليًا، لكنه حقيقي، وصادق، ومبني على تضحيات شعبية لا تُقدّر بثمن.
وهكذا في لحظة تاريخية فارقة، يقف البحر الكاريبي شاهدًا على صراع الإرادات. من جهة، قوة عظمى تسعى إلى فرض إرادتها بالقوة، ومن جهة أخرى، شعوب قررت أن تقول «لا»، وأن تدافع عن حقها في تقرير مصيرها. فنزويلا وكوبا و رغم الحصار والتهديدات، ترفضان الخضوع، وتؤكدان أن الكرامة الوطنية لا تُقصف بالصواريخ، ولا تُغرق في المياه الدولية.
هذا الصراع، الذي يتجاوز الجغرافيا، هو صراع بين من يؤمن بأن العالم يجب أن لا يُدار من غرفة في واشنطن وأن لكل شعب الحق في أن يختار طريقه، وأن يكتب تاريخه بيده.

ترامب يوسّع حملته ضد الجنائية الدولية بفرض عقوبات على ٣ منظمات فلسطينية

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أنّ قيام إدارة ترامب، بإدراج ٣ منظمات حقوقية في «قائمة الإرهاب»، وفرض عقوبات عليها، يمثّلان «توسيعاً لحملته ضد المحكمة الجنائية الدولية».
ويطال قرار فرض العقوبات كلاً من «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، ومركز «الميزان لحقوق الإنسان» ومؤسسة «الحق». وبموجبه، تُمنع الكيانات الأميركية من التعامل مع المنظمات الثلاث. ووفقاً لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، التابع لوزارة الخزانة الأميركية، مُنحت جهات خارجية، مثل البنوك أو مزوّدي المواقع الإلكترونية، مهلة شهر واحد لإنهاء معاملاتها التجارية مع هذه المنظمات. وحذّر محللون من أنّ هذا التصنيف، الذي أعلنه وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، «قد يعيق جهود المحكمة في جمع الأدلة على سلوك» الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة التي يشنّها على قطاع غزة. كما حذّر خبراء قانونيون من أنّ العقوبات «تهدّد المعايير الدولية، وقد تُقوّض مكانة الولايات المتحدة كمدافعة عن حقوق الإنسان»، على حد وصفهم. وفي السياق، وصف براد باركر، وهو محامٍ مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، التصنيفات بأنّها «محاولة ساخرة لمعاقبة المدافعين عن المساءلة في ذروة الإبادة الجماعية التي ارتكبها كيان العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني بدعم أميركي». وأضاف باركر أنّ الجماعات التي يقودها فلسطينيون ستواجه الآن على الأرجح صعوبات في دفع رواتب موظفيها أو جمع الأموال، وقد يواجه الموظفون عقوبات مدنية وجنائية.